# شجـون لبنانيـة

د. سليـم الحص

منشـورات
ندوة العمـل الوطني

## المحتويات

## مقدمة

هذه مجموعة من المقالات تتناول قضايا حية تتعلق بالأوضاع السياسية والوطنية الراهنة في لبنان، سطّرتها منذ صدور كتابي الأخير بعنوان زمحطات وطنية وقوميةس، والذي ضمنته مجموعة من التحليلات والمواقف تتعلق بتطورات الوضع في لبنان والمنطقة العربية على شتى الصعد.

أشكر ندوة العمل الوطني التي جمعت هذه المقالات كي تكون في متناول أعضاء الندوة والمتابعين لنشاطها في المجالين الوطني والقومي، عسى أن تكون ذات جدوى في إلقاء الضوء على حقيقة القضايا التي تواجه الشعب والأمة، وعلى أبعادها وتداعياتها.

هذا مع العلم أن من أهداف الندوة نشر توجهاتها الوطنية والقومية وتعميمها على أمل ترجمتها في يوم من الأيام نواة برنامج عمل على الصعيدين اللبناني والعربي تتكامل الندوة فيه مع مؤسسات المجتمع المدني التي تلتقي معها في المنطلقات والأهداف داخل لبنان والوطن العربي.

سليم الحص

أجل لقد جعلنا حتى من الفساد ثقافة في لبنان .

عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالليرات والدولارات ، عندما يغدو للقيام بواجب وظيفي ثمن ، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن ، ولتصريف أعمال الحكم ثمن ، ولتلزيم المشاريع العامة ثمن ، وللنفوس في الانتخابات النيابية ثمن ، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن ، وللتشريع عند مفاصل معينة ثمن ، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن ، عندما يغدو لكل شيء ثمن نخشى أن يكون الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع ، ويكون المجتمع قد ابتُلي بما نسمّيه ثقافة الفساد .

لم نكن نغالي عندما قلنا أن المال السياسي فاسد ومفسد لمجرّد أنه يستخدم لتحقيق أغراض سياسية . فعندما أخذ المال يُسكب في إدارة شؤون الحياة العامة وشجونها في بلدنا ، أضحى المال معياراً للنجاح ، ومعياراً للانجاز ، ومعياراً للوجاهة والسطوة ، لا بل أضحى المال هو الوسيلة لإحقاق الحق أو بلوغ مأرب أو الفوز بمنصب ، ولم يعد للشعور بالواجب مكان ، ولا للمسؤولية العامة اعتبار ، ولا للضمير الوظيفي أو المهني دور ، ولا للالتزام الوطني وزن .

وثقافة الواسطة هي من ثقافة الفساد . فالمرء في لبنان لا يصل في أكثر الحالات بكفاءته أو جدارته أو مزاياه ، بل بوساطة أهل الحل والربط ، أصحاب السطوة والنفوذ، القابضين على أزمّة السلطة .حتى المسؤول عن إدارة معينة ، حتى الأستاذ في المدرسة أو الجامعة ، حتى الطبيب في المؤسسة الصحية ، حتى صاحب الاختصاص في لجنة تقنيّة ، فإنه لا يصل في غالب الأحيان إلا



بالواسطة . كذلك صاحب الحق لا يضمن حقه المشروع إلا بالواسطة . وغالباً ما تقترن الواسطة بثمن . والثمن قد يكون مالياً أو سياسياً ، تدخل في حسابه اعتبارات عشائرية أو مذهبية أو طائفية أو مصلحية .

وعندما يبلغ الفساد هذا المبلغ من التفاقم تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة ويخبو شبح المساءلة والمحاسبة . فالناخب في لبنان لا يحاسب النائب بل يعاود انتخابه بصرف النظر عن أدائه أو سمعته ، ومجلس النواب لا يحجب الثقة عن حكومة ، فهو ينتقدها بأقذع العبارات ثم يصوّت لها ولمشاريعها ، والحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها وهي غير بريئة من استشرائه ، ويد القضاء لا تطال المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عُرف أو شاع عنهم . حتى هيئات الرقابة الادارية ، بما فيها مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي العام ، كلها شبه معطلة اما بفعل الفساد الغامر الذي تجاوز في أبعاده قدرتها على الاحاطة أو المعالجة أو الضبط ، أو لأن الدم الفاسد أخذ يدبّ في عروق بعضها . أما قانون الإثراء غير المشروع فكأنه لم يكن .

وعندما يغدو الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب ، حتى لا نقول يستحيل ، علاجه . فالفساد لا ينتج إصلاحاً بل ينتج مزيداً من الفساد . والفاسد لا يرى في فساده عيباً ، لا بل يرى في الإصلاح انتحاراً . من هنا القول ان الفساد يشكل طوقاً يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة . وإذا ترك النظام على غاربه ، أو على فساده ، فقد لا يولّد القيادة السياسية الكفيلة بكسر الحلقة الجهنّمية . فيستمر الفساد ويتفاقم .

خطاب القسم الذي أطلقه الرئيس العماد أميل لحود عند تسلّمه رئاسة البلاد كان حرباً على الفساد والمفسدين وصرخة مدوية في وجه الخارجين على القانون . ولكن الواقع كان أقوى من قوة الدفع التي أتاحها المشهد السياسي فلم

يتحقق شيء يذكر من مضمون الخطاب. وبقي شعار دولة القانون والمؤسسات شعاراً أجوف لا صدى له في واقع الحال. قال رئيس الحكومة بعد أزمة عصفت بالحكم إن البلاد باتت أمام مرحلة جديدة عنوانها تطبيق القانون والدستور. وكأن عنوان المرحلة السابقة، لا بل عنوان السنين الطويلة المنصرمة، كان عدم تطبيق القانون والدستور. فماذا تغيّر حتى يطبق القانون والدستور في هذه المرحلة؟ بالطبع بقي الحال على حاله وبقي الفساد سيّد الموقف.

اذا كان لنا أن نكسر حلقة الفساد الجهنّمية فأين نبدأ؟

أعتقد أن العملية تبدأ بنظام انتخابي جديد يستعيد الناخب في ظله دوره في مساءلة النائب ومحاسبته. فاذا تحقق ذلك فان مجلس النواب يستعيد دوره في محاسبة الحكومة، ومن ثم تستعيد الحكومة دورها في محاسبة الادارة وفي حماية القضاء من التدخلات السياسية والتي أقرّ رئيس الحكومة بوجودها علناً. فاذا كانت هذه التدخلات بعلم رئيس الحكومة أو بمشاركة منه فهو مسؤول، وإذا لم تكن بعلمه أو من صنع يده فهو مسؤول إذ هو لم يبادر إلى وقفها.

إن النظام الانتخابي الذي يمكن أن يؤدي مهمة كسر الحلقة هو ذاك الذي يقضي على ظاهرة البوسطات والمحادل في الانتخابات النيابية ويحفظ سلامة التمثيل الشعبي بحيث لا تلغي أكثريةٌ أقليةً. وهذا يتحقق، في نظرنا، بالتخلي عن النظام الأكثري المعتمد منذ الاستقلال حتى الآن وباعتماد نظام التمثيل النسبي، وكذلك بتأمين شروط تكافؤ الفرص بين المرشحين أولاً من خلال تحديد سقف للانفاق في الحملات الانتخابية، أسوة بما هو معمول به في الديمقراطيات الأكثر تقدماً في العالم، وتالياً تنظيم عمليات الاعلام والاعلان الانتخابيين فلا يعود اقتناء وسائل إعلام أو السيطرة عليها شرطاً للفوز بمقعد نيابي.

ولكن السؤال الكبير يبقى: هل يمكن أن يخرج هذا النظام المبتغى إلى حيّز



الواقع ويتحقق الاصلاح المنشود إذا كان أهل الحول والطول، ومعهم الطبقة السياسية عموماً، لا مصلحة لهم في اعتماده؟

ومما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة التي كنت رئيسها أحالت على مجلس النواب في العام ٢٠٠٠ مشروع قانون يحدد سقف الانفاق الانتخابي ويضع ضوابط للاعلام والاعلان الانتخابيين. ولكن المشروع بقي في أدراج مجلس النواب ولم تنظر فيه حتى لجنة الادارة والعدل.

**سليم الحص**

النهار في ٢٠٠٢/٢/٤

ما كان حراماً في عهد حكومتنا السابقة أضحى حلالاً في عهد الحكومة الحالية.

ما كان من الرذائل أضحى من الفضائل.

كان الإعلام، الذي يهيمن رئيس الحكومة على قطاع واسع منه، منبراً لشن حملات إعلامية مغرضة ومضللة ضد حكومتنا طوال عهدها، فكانت تُضخّم السلبيات وتُطمس الإيجابيات. وبات هذا الإعلام، في عهد الحكومة الحالية، يحوط الحكومة برعايته فيُضخّم الإيجابيات ويطمس السلبيات. لذا القول إن الحق، في ظل قطاع واسع من الإعلام الموجّه، حتى لا نقول المرتهن، كاد يكون وجهة نظر.

تعرضت حكومتنا السابقة لانتقادات شديدة وحملات إعلامية شعواء، حول مسائل وقضايا عادت الحكومة الحالية فتبنّتها وأدرجتها في عداد إنجازاتها المبينة.

أحالت الحكومة السابقة على مجلس النواب مشروع قانون باستحداث ضريبة على القيمة المضافة. فجاءت الحكومة الحالية وسحبت المشروع من مجلس النواب وصرّح رئيسها أنه عازم على اعتماد ضريبة على المبيعات بدل القيمة المضافة. ثم عادت الحكومة الحالية فاعتمدت الضريبة على القيمة المضافة ورأت فيها فتحاً مبيناً.

أحالت الحكومة السابقة قبل فترة وجيزة من رحيلها مشروع قانون بإنشاء برنامج لضمان الشيخوخة. فسارعت الحكومة الحالية في بداية عهدها إلى سحب المشروع من مجلس النواب. فإذا بهذه الحكومة تعود مؤخراً إلى الحديث



عن مشروع ضمان الشيخوخة.

أعلنت الحكومة السابقة أنها، في إطار العمل على معالجة عجز الموازنة، ستزيد سعر صفيحة البنزين من ١٠ آلاف ليرة كما كان آنذاك إلى ١٢ ألف ليرة، أي إلى المستوى الذي كان عليه هذا السعر قبل سنتين. فقامت الدنيا في وجهنا ولم تقعد بدعوى أننا نحمّل المواطن أعباء لا قِبَل له بها. فإذا بسعر صفيحة البنزين يرتفع في عهد الحكومة الحالية إلى ٢١ ألف ليرة، ولا من يشكو أو يعترض.

أعلنّا التزامنا سياسة التقشف في معرض إعدادنا مشروع موازنة العام ١٩٩٩، فشُنّت علينا حملة قاسية بدعوى أن التقشف سيؤدي إلى خنق الاقتصاد الوطني، فإذا بالحكومة الحالية تنتهج سياسة التقشّف في وضع مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ وتتباهى بذلك.

تبنّت الحكومة السابقة مشروع دمج شمل مجلس الإنماء والإعمار ومجلس تنفيذ المشاريع ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، فشُنّت علينا حملة هوجاء بدعوى أننا فرّطنا في حقوق العاصمة بدمج مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بسواه. ثم تأتي الحكومة الحالية وتتبنى مشروع الدمج ولا تعيد مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت إلى الوجود.

تعرّضت الحكومة السابقة لحملة عنيفة انطلاقاً من زعمٍ باطلٍ بأننا عرقلنا مشاريع الوسط التجاري. أما الحقيقة فهي أننا غادرنا الحكم وسعر سهم سوليدير في حدود السبعة دولارات وهو اليوم أقل من خمسة دولارات.

وضعت حكومتنا السابقة خطة مالية سُمّيت برنامج عمل للتصحيح المالي. تجاهلت الحكومة الحالية وجود هذا البرنامج واستنكفت عن وضع برنامج بديل بحجة أن التخطيط لا يستقيم والاقتصاد الحرّ الذي يأخذ به لبنان. ثم اضطرّت إلى وضع مثل هذا البرنامج في الإعداد لمؤتمر باريس ٢. وفي برنامج الحكومة الحالية كثير مما كان في برنامج الحكومة السابقة.

هكذا ما كان حراماً في عهد حكومتنا السابقة أضحى حلالاً في عهد الحكومة الحالية.

وسلكت الحكومة الحالية سياسات متعارضة أقله في مجالين: من جهة، تعهّدت الحكومة الحالية في بيانها الوزاري الذي نالت ثقة المجلس النيابي على أساسه عدم زيادة الرسوم والضرائب فاذا بها تستحدث ضرائب جديدة وتزيد بعض الرسوم. من جهة ثانية خفّضت الحكومة الحالية اشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي من ٣٨،٥ في المئة إلى ٢٣،٥ في المئة، وكانت حكومة الحريري هي التي رفعت الاشتراك في العام ٩٩٢. وخفضت الحكومة الحالية بعض الرسوم الجمركية وكانت حكومات الحريري المتعاقبة خلال التسعينات هي التي رفعتها. وجاءت الضريبة على القيمة المضافة لتزيد أعباء الرسوم الجمركية.

وفي المقابل، ومن باب الحلال الذي أضحى حراماً، سددت الحكومة الحالية نقداً المتوجب لشركتي الخلوي تعويضاً عن القيمة الدفترية لموجوداتهما بدعوى أنه لا يجوز تسديد دين بسندات خزينة، علماً بأنه سبق لحكومتنا والحكومة الحالية أن سددتا استحقاقات للمتعهّدين والمستشفيات بسندات خزينة. لماذا هذا الامتياز لشركتي الخليوي؟

كانت المعارضة في أيام حكومتنا السابقة، وهي اليوم في الحكم، تأخذ على حكومتنا السابقة زوراً أنها لم تُراعِ متطلبات المناخ الاستثماري الطيب، وفي عهد الحكومة الحالية خرجت من لبنان استثمارات شملت مؤسسة البريد الكندي، والتي كانت تعمل تحت عنوان ليبان بوست، والهيئة المرفئية في دبي التي كانت تلتزم محطة المستوعبات في مرفأ بيروت، وفسخ عقد شركتي الخلوي.

وتعرّضتُ شخصياً، في موقعي رئيساً للوزراء، لحملة عنيفة عندما أحجمت عن توقيع مرسوم تنفيذ الإعدام بشخصين من المحكومين، وقيل إن في



إحجامي اخلالاً بواجب، وبعد أكثر من سنتين على قيام الحكومة الحالية لم يوقع رئيسها ذلك المرسوم، ولا من يعترض.

أما أكثر ما آلمني في الحملات الاعلامية السياسية التي تعرّضتُ لها في عهد الحكومة السابقة فهو الترويج المنهجي زوراً لمقولة أنني فرطت في مقام رئاسة الوزراء. أخذت الأبواق الاعلامية الخاضعة للرئيس الحريري تضرب بلا هوادة على هذا الوتر حتى كاد هذا الادعاء الباطل ينطلي على كثيرين. وأنا أقول ان الذي فرّط بمقام رئاسة الوزراء هو الرئيس الحريري نفسه نظراً لجملة قرائن: فمن جهة، تُمارس في عهد الحكومة الحالية، كما في عهود الحكومات الحريرية السابقة، بدعة ترويكا الحكم. وصيغة الحكم هذه إنما تعني إشراك الآخرين في صلاحيات رئاسة الوزراء. فهل هذا يحفظ مقام رئاسة الوزراء؟ ثم، من جهة ثانية، إن رئيس الحكومة الحالي أقر في حديث تلفزيوني بأن القضاء يتعرض للتدخلات السياسية. فاذا كانت هذه التدخلات بعلمه أو بمشاركته فهو مسؤول. واذا لم تكن بعلمه أو بمشاركته فهو مسؤول إذ هو لم يعمد إلى وقف هذه التدخلات. فهل يُصان مقام رئاسة الوزراء بمثل هذا العجز أو التقصير؟ ومن جهة ثالثة، بعد أزمة حكومية عابرة أعلن رئيس الحكومة الحالي أن البلاد تقف أمام مرحلة جديدة عنوانها تطبيق القانون والدستو. وكأنما الحكومة حتى هذا الوقت كانت في حلٍ من تطبيق القانون والدستور، وكذلك كانت حكومات الحريري السابقة. فهل هذا يحفظ مقام رئاسة الوزراء؟

وقد أظهر رئيس الحكومة الحالي ضعفاً في حالات عديدة، منها:

من جهة، في حديث تلفزيوني أعلن رئيس الوزراء ما مفاده أن التنصّت الهاتفي يمارس عليه، وأن الذين يقومون بهذا العمل هم فوق القانون وهو لا يستطيع ضبطهم.

من جهة ثانية، في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٣، والتي تمت فيها الموافقة على اقتراح قانون قضى بتعديل قانون

أصول المحاكمات الجزائية بعد أسبوعين فقط من إقراره في مجلس النواب، صرّح رئيس الحكومة بالقول: زان الناس ليسوا مع هذا التعديل، ونحن سنسير به ليس لأننا مقتنعون به بل لأن الجو السياسي العام يفرض ذلكس. عجباً، ما الذي يفرض على رئيس الوزراء الموافقة على قانون هو غير مقتنع به!! هل هذا يدل على قوة رئيس الوزراء؟

من جهة ثالثة، تحدّث رئيس الحكومة أمام مجلس النواب فقال إن مبالغ طائلة تُفَوَّت على الخزينة بسبب وجود جهات تمارس التخابر الخارجي على وجه غير شرعي ولا تدفع ما يتوجّب عليها، زوهذا يتعدى قدرة وزير العدل على التصدي لهس. هل يجوز أن يصدر هذا الكلام عن المسؤول الأول في الحكومة.

ثم أخيراً، علامَ يدل وجود وزراء معارضين للحكومة داخل هذه الحكومة، يقولون عنها أنها ميّتة أو أنها في حال من الغيبوبة أو أنها انتهت؟ ألا يدل ذلك على عدم سيطرة رئيس مجلس الوزراء على وضع حكومته؟ هل في هذا قوة لمقام رئاسة الوزراء؟

خلاصة القول أن المنبر السياسي الأكثر فاعلية هو الاعلام، وكثيراً ما يكون في يد الاعلام الموجّه والمرتهن صنع النجاح والفشل في السياسة. ففي لبنان كثيراً ما يكون الخبر وجهة نظر، وكثيراً ما تكون الحقيقة كما تبدو لرائيها.

**سليم الحص**

– النهار في ١٤/٢/٢٠٠٣





انّ تحرّك الهيئات الاقتصادية لايجاد حلّ لقضية الديون المترتّبة على أصحاب العمل يُذكّرنا بأنّ الأزمة الاقتصادية ما زالت على أشدّها.

كثيراً ما يجري إغفال حقيقة بديهيّة هي أنّ الأزمة الاقتصادية ذات وجهين: وجه مالي ووجه معيشي اجتماعي فيكثر الحديث عن الوجه المالي مع امطار المواطنين بمؤشرات تُنبىء بحصول بعض التقدّم وإغفال الوجه المعيشي الاجتماعي كُلياً.

فيما يتعلّق بالوجه المالي للأزمة، صحيح أنّ مؤتمر باريس ٢ كان له صدىً طيّب مالياً بما أدّى إليه من خفض لمعدلات الفائدة في السوق، الأمر الذي سيكون من شأنه خفض خدمة الدين العام وبالتالي عجز الموازنة، ولكنه لم يأتِ بحل لقضية المديونية العامة فبقيت على مُستواها المُتعاظَم، وبقيت معدلات الفائدة المدينة تقريباً على حالها فتحمّلت الودائع وحدها وزر الانخفاض في معدلات الفائدة، وكان لهذا التطوّر أثر سَلبي على أوضاع الذين يعيشون على مدخولهم من الفائدة بمن فيهم المتقاعدون، كما كان له أثر سلبي على الوضع الاقتصادي العام من حيث أن الفائدة المرتفعة على التسليفات المصرفية كان من شأنها تمديد أزمة الركود الاقتصادي المُسيطر على الاقتصاد الوطني.

انّ مؤتمر باريس ٢ لم يُقدِّم حلاً لأزمة المديونية العامة ذات العبء الثقيل على الاقتصاد الوطني، بل منح الاقتصاد الوطني نَفَساً لايجاد الحلول الناجعة لمشكلة المديونية العامة. هكذا كان من جرّاء باريس ٢ تأجيل مشكلة المديونية وليس حلّها. ومن المفروض أن يأتي الحلّ من طريقين: من طريق الخصخصة باستخدام حصيلتها في سَداد أجزاء من الدين العام، ومن طريق القضاء إطلاقاً على عجز الخزينة وتحقيق فائض صافٍ يُستخدَم أيضاً في سَداد الدين العام.

لا يُـرتجى من الخصخصة الإتيـان بحَـلٍ جذري لمشكلة الدين العام بل التخفيف من هذه المشكلة فقط. فحصيلة الخصخصة لن تزيد على خمسة إلى سبعة مليارات دولار في أحسن احتمالاتها، بينما مجموع الدين العام تجاوز الثلاثين مليار دولار. أمّا عجز الموازنة فقد نجحت الحكومة في التخفيف منه وليس القضاء عليه. فمن المتوقّع أن لا يقِل عجز الموازنة في العام ٢٠٠٣ الجاري عن الألفي مليار ليرة لبنانية، وهذا معناه أنّ الدين العام سيزداد بنهاية العام الجاري بهذا المِقدار. فما دام هناك عجز في الموازنة سيكون هناك زيادة في الدين العام.

لا ننسى أنّ الخصخصة، إذ تُخفف من الدين العام، سيكون من شأنها التخفيف من خدمة الدين العام وبالتالي من عجز الموازنة باعتبار أنّ خدمة الدين العام تُشكّل أكبر مصدر للعجز في الموازنة. ولكننا لا نَنسى في المُقابل أن القطاعات القابلة للخصخصة هي القطاعات التي تَدُرّ ربحاً على الدولة، وهذا يعني أنّ الخصخصة سيترتّب عليها أيضاً حرمان الدول من عائدات تلك القطاعات وبالتالي زيادة عجز الموازنة.

أمّا مُعالجة مشكلة العجز من طريق استحداث أو زيادة الضرائب والرسوم، فلا تتحقّق الاّ بتكلفة عالية على المُجتمع والاقتصاد الوطني. فالمُجتمع هو الذي يتحمّل أعباء الضرائب والرسوم، وفي ظل الضائقة المعيشية الخانقة التي تُهيمن على المجتمع فإن هذه الأعباء ستكون ثقيلة جداً وقد تُهدّد بأوخم العواقب اجتماعيا. فمقدرة الناس على الاحتمال محدودة بطبيعة الحال.

أما الاقتصاد الوطني فسيكون من شأن ازدياد الأعباء الضريبية تعميق أزمة الركود فيه، وبالتالي مُفاقمة الأزمة المعيشية الاجتماعية. ثم انّ تفاقُم أزمة الركود الاقتصادي من شأنها التأثير سلباً على واردات الدولة المُرتبطة بالحركة الاقتصادية العامة وبالتالي زيادة عجز الموازنة الذي لا عِلاج لمشكلة المديونية العامة في نهاية المطاف إلاّ بالقضاء عليه كُلياً وتحقيق فائض.



كُتِب الكثير عن انفراج نِسبي تحقّق في الجانب المالي من الأزمة الاقتصادية بعد باريس ٢، ولكنّ أحَداً لَم يتحدّث عن انفراج ما في الجانب الاجتماعي المعيشي من الأزمة. أما المؤشرات الاقتصادية التي كثيراً ما يجري الاستشهاد بها فلا تشمل مؤشّرين أساسيين يتعلّقان بالأزمة الاجتماعية المعيشية، وهُما مؤشّر البطالة في صفوف اليد العاملة واستطرادا مؤشّر هجرة الشباب إلى الخارج سَـعياً وراء الرزق الحلال، ويُعتبر هذان المؤشّران مُتكاملين. وحتى الآن ليس في لبنان مثل هذين المؤشّـرين، ولم تظهر رؤية الحكومة لكيفية مُعالجة هذا الجانب من الأزمة، أي الجانب الاجتماعي المعيشي.

من نافِل القول إنّ الأزمة المعيشية تسير في طريق التفاقُم المُستمرّ جرّاء ازدياد معدّل البطالة اذ تدخل إلى سوق العمل سنوياً أعداد كبيرة من الشباب من دون أن يواكِب ذلك ازدياد مُماثِل في فُرَص العمل في ظل اشتداد أزمة الركود الاقتصادي. وتتفاقم الأزمة الاجتماعية المعيشية بارتفاع أسعار السِلع والخدمات فيهبط المستوى المعيشي للفرد، ومع أن مُعدّل التضخّم في السنوات الأخيرة لم يكن عالياً، الاّ أنّ الضرائب والرسوم المُستحدثة كان من جرّائها زيادة الأسعار، ولعلّ الضريبة على القيمة المُضافة كانت هي الأكثر وَقعاً على هذا الصعيد. ويأتي معها ارتفاع أسعار الوقود ولا سيما البنزين، وقد سجّلت هذه الأسعار ارتفاعاً كبيراً خلال السنتين الأخيرتين.

وتنعكس أزمة الركود الاقتصادي سَلباً على الحركة العقارية في البلاد، ومن تداعياتها هُبوط أسعار العقارات. ولولا بعض التوظيفات العقارية التي أجراها مواطنون عرب في الآونة الأخيرة لكانت الأزمة العقارية وانعكاسها على الوضع العام أشدّ مضاضة. ولا يكتمل الحديث عن القطاع العقاري من دون الحديث عن مشروع الوسط التجاري في بيروت. ومع أننا اتُّهمنا زوراً أنّنا وضعنا العصي في دواليب شركة سوليدير خلال وجودنا في الحكم، فقد غادرنا الحكم في العام ٢٠٠٠ وسعر سهم سوليدرير نحو سبعة دولارات أميركية،

وقد هبط هذا السعر منذ ذلك الحين، في عهد حكومة مَن كانوا ينتقدوننا زوراً، الى ما دون الخمسة دولارات. وهذا يدحض افتراءاتهم.

لا شك في أنّ الوضع الاقتصادي العام في لبنان يتأثّر مُباشرةً بالوضع الاقتصادي في المنطقة العربية، وهذا الوضع يُواجه، منذ الحرب الأميركية على العراق، مشاكل ناجمة عن هبوط أسعار النفط وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي أعقبت الحرب، علماً بأنّ هذه الحالة، أي عدم الاستقرار والضبابية التي تُحيط برؤية المستقبل، من شأنها لجم حركة الاستثمار العام وهي المُحرِّك الأول للنشاط الاقتصادي.

لبنان جزءٌ لا يتجزّأ من المنطقة العربية وهو تالياً مُرشّح لتلقّي تداعيات الوضع الاقتصادي العام الذي يسود المنطقة. ولكن لبنان يبقى في وضعٍ مُميّز بعض الشيء كونه مَلاذاً للنازحين العرب وللأموال العربية الوافدة باعتبار ما يتمتّع به من حريات، وقطاع مصرفي ناشط، وسرّية مصرفية، وتسهيلات سياحية، وقطاع عقاري يستقبل التوظيفات العربية. أما مدى تميُّز لبنان في كل هذه المجالات عن سائر الأقطار العربية فيبقى على المَحكّ في هذه المرحلة التي يبدو لبنان فيها مكشوفاً على التهديدات الخارجية كما سِواه من الأقطار العربية.

ثم إنّ تحقيق النهـوض الاقتصادي المطلوب له مُقوِّمات لا تتوافر جميعها على وجه فعّال في الوقت الحاضر: من ذلك أولاً، ادارة فاعلة، والادارة العامة في لبنان تَفوح منها روائح العقم والفساد. ومن ذلك، ثانياً، قضاء مُستقِل فاعِل، والقضاء في لبنان معروف بالبطء الشديد في بتّ القضايا المطروحة عليه، وهو مُعرَّض للتدخّلات السياسية بشهادة كِبار المسؤولين أنفسهم. ومن ذلك ثالثاً، الاستقرار السـياسي والأمني والاجتماعي، وهذا ما ترتسِم علامات استفهام حوله خصوصاً سياسياً.

**سليم الحص**

– جريدة النهار في ٢١/٥/٢٠٠٣





يومٌ عظيم في تاريخ لبـنان، لا بَل في تاريخ العرب، يوم تَحرّرت الأرض اللبنانية في الجنوب من ربقة احتلال دام اثنين وعشرين عاماً، على الرغم من وجود قرار دولي، هو القرار ٤٢٥، قضى في العام ١٩٧٨ بالانسحاب الفوري والكامل من الأرض اللبنانية. فتح ذلك اليوم العظيم صفحةً مُشرقة في سجلٍ حالك حفَل بالهزائم العربية منذ العام ١٩٤٨، عام النكبة الفلسطينية.

سَجّل انتصار المقاومة الباسلة انجازاً غير مَسبوق في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي. كانت هي المرة الأولى التي يخرُج فيها الإسرائيلي بالقوّة من أرض يحتلّها، وهي المرّة الأولى التي يَجلو فيها الاسرائيلي عن أرضٍ يحتلّها دون أن يُخلّف وراءه عَلَماً يُرفرِف فوق سفارة. وقد تمّ الجلاء من دون أيّ مُفاوضةٍ وبلا قَيد ولا شرط.

لقد أخلى الاسرائيلي أراضي كان يحتلّها في مصر بموجبا اتّفاق كامب دايفيد، وأخلى أراضي كان يحتلّها في الأردن بموجب اتّفاق وادي عَرَبَة. وفي كلا الحالين نَصّ الاتّفاق على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وعلى تبادُل السَفارات. فاذا بالعَلَم الإسرائيلي يُرفرف فوق السفارة الإسرائيلية في القاهرة وعمّان. أمّا لبنان فقد أُخرِجَت قوات الاحتلال من أراضيه بالقوّة من دون اتّفاق، تَنفيذاً للقرار ٤٢٥. فغاب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي عن أرضه.

تجارُب الحرب العربية الاسرائيلية كانت مُفجعة، فاسرائيل تتفوّق على كل بلد عربي، وعلى البلدان العربية مُجتمعة، بالأسلحة التي تتصرّف بها، وفيها أحدث ما أنتجت تكنولوجيا الحـرب المُتطوِّرة في أميركا وأعتاها. ففي كل الحروب التي نشبت بين العرب وإسرائيل كانت الغَلَبة لإسرائيل، اذ كانت المُواجهة بالأسلحة التي تتفوّق إسرائيل بها عليهم. فإسرائيل، بفضل الدعم

الأميركي غير المحدود لها، هي المُتفوِّقَـة بطائراتها ودباباتها ومدافعها وصواريخها: بهذا المعنى كانت الحروب بين العرب وإسـرائيل غير مُتكافئة، رَجحت فيها كفّة إسرائيل على نحوٍ حاسم. كان ذلك في حرب العام ١٩٤٨ التي أسفَرَت عن نكبة فلسطين، وحرب العام ١٩٥٦ بما عُرف بحرب السويس أو بالعدوان الثلاثي الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا إلى جانب إسرائيل. فلم تخرج القوات الغازية من الأرض التي احتلّتها إلاّ بفعل الضغط الذي مارسته أميركا في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور. وكان ذلك أيضاً في حرب العام ١٩٦٧ التي ضمّت فيها إسرائيل ما تبقّى من فلسطين، وكذلك في حرب العام ١٩٧٣ التي كانت للعرب في بدايتها جولة مُشرِّفة ولكنهم ما لبثوا أن أُصيبوا بالهزيمة إذ سارعت أميركا إلى مُساندة إسرائيل. وكان ذلك أيضاً في حرب إسرائيل على لبنان، أولاً من خلال اجتياح العام ١٩٧٨ الذي توخّت إسرائيل منه إقامة شريط أمني شمالي حدودها داخل الأرض اللبنانية، ثم من خلال الحرب الشاملة التي شنّتها إسرائيل على لبنان في العام ١٩٨٢، والتي احتلّت خلالها أوّل عاصمة عربي، وأخرجت بنتيجتها قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. والمعروف أنّ بيروت صمدت صموداً أسطورياً في وجه الحصار الخانق الذي ضربته حولها القوات الغازية نحو ثمانين يوماً، ولم يخترق الغُزاة الاسرائيليون دفاعات بيروت إلاّ بمكيدة، إذ ساد جوٌّ من الاسترخاء فأُزيلت كُل السواتر الترابية من حول العاصمة. جاءت كُل هذه الحروب مصداقاً للقول إنّ العرب لا قِبل لهم بمقارعة الأسلحة الفتّاكة والمُدمِّرة التي في حوزة إسرائيل.

هذه الصورة انقلبت في لبنان رأساً على عقب، إذ دخل على المعركة سلاح لا قِبل لإسرائيل بمواجهته وهو سلاح المقاومة. فسلاح المقاومة هو الانسان الذي تعمر قلبه قوّة الايمان وروح التضحية والفداء. وهذا سلاحٌ لا تُجدي معه الطائرات المُتطوّرة والدبابات الحديثة والمدافع الثقيلة والصواريخ



المُدمّرة. لقد عطّلت المقاومة مفعول قوّة الحديد والنار التي يتفوّق بها العدو الإسرائيلي على العرب مُجتمعين ومُتفرّقين.

انطَلَقت الشرارة الأولى للمقاومة من بيروت ثم تفجّرت في كل مكان من لبنان. فكان على الغُزاة أن يَجلوا عن العاصمة، ثُمّ تباعاً عن الجبل وأجزاء من الجنوب. وما لَبثت المقاومة أن انتظمت في حركة مُنظّمة عالية الكفاءة، فكانت وَبالاً على الغُزاة في كُلّ بُقعة من الجنوب المُحتل. وتنامت المقاومة في قوّتها واستعداداتها سنة بعد سنة فجعلت حياة الغُزاة في لبنان جحيماً. وقد صرّح أحد ضبّاط الاحتلال خلال تلك الحقبة لصحيفة واشنطن بوست فقال: همّنا الأوّل هو أن نُخرج الجيش الاسرائيلي من لبنان، والهَمّ الثاني هو أن نُخرج لبنان من الجيش الإسرائيلي. وذلك في إشارة إلى أنّ لبنان أمسى هاجساً مُعشّشاً وكابوساً جاثماً في نفوس الجند الإسرائيليين يصعُب اقتلاعه.

كان لي شرف مُواكبة عمليّة التحرير في مراحلها الأخيرة من موقع المسؤولية على رأس الحكومة الأولى في عهد الرئيس أميل لحود، وكان لي شرف المُشاركة من موقعي هذا في فرحة التحرير في مثل هذا اليوم مُنذ ثلاثة أعوام. فقمت بجولة في الجنوب في الخامس والعشرين من أيار عام ٢٠٠٠ طفت فيها على القُرى الحدودية المُحرّرة، ثم قمت بجولة ثانية بعد ثلاثة أيّام شملت قُرى وبلدات حاصبيا والعرقوب. وقد تأثّرت بفرحة الناس العارمة بحرّيتهم المُستعادة حتى فاضَ الدمع من عَينيّ. وإن أنسَ لا أنسَ مشهد مُعتقل الخيام مُفرَغاً بعد أن كان لسنوات خلت يَغصّ بالمُناضلين الذين كانوا يُسامون فيه أبشع ألوان التعذيب والتنكيل ولا ذنب لهم سوى أنّهم انتفضوا لحرية وطنهم.

دَعَمنا المُقاومة دعماً مُطلقاً بالموقف السياسي والدبلوماسي والاعلامي.

حَمَلت في قلبي وفكري ووجداني قضيّة المقاومة في كُلّ الاتّصالات الخارجية التي قمت بها. كانت قضيّة المقاومة حاضرةً أبداً في اتّصالاتنا مع المُمثّلين

الدبلوماسيين العرب والأجانب في بيروت، وفي لقاءاتنا مع كبار المسؤولين الأجانب لدى زيارتهم لبنان، وفي مخاطبتنا المحافل الدولية، وإثر غارة مدمّرة شنّتها الطائرات الإسرائيلية واستهدفت المنشآت الكهربائية في لبنان، عقدت في بيروت في آذار من العام ٢٠٠٠ بناءً على طلبنا جلسة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية العرب في إطار جامعة الدول العربية خُصّصت لمناقشة الأوضاع في لبنان، فصدر عن الاجتماع بيانٌ تاريخي عبّر عن الاجماع العربي على دعم حقّ لبنان في مُقاومة الاحتلال. وحملتُ همّ المقاومة إلى الأمم المتحدة في العام ١٩٩٩. كان دعم الدولة المُستمرّ للمقاومة عبر سنوات طويلة من الزمن عاملاً مُساعداً على تأكيد شرعية المُقاومة وعلى حمايتها. وكان التفاف الشعب اللبناني بأسره حول المقاومة الباسلة خير سَنَد لها، وكان هذا مصدر شرعيّتها الحقيقية.

كان يجب أن يكون يوم التحرير مُنطلَقاً لتحرير لبنان من كُل الأوبئة التي كانت تتعشّش فيه: الطائفيّة، المذهبيّة، العشائريّة، الفساد على كُلّ صعيد في الدولة، العُقم والتسيُّب في الادارة، العجز المالي، التفاوُت الفادح في مُستويات النُمو بين مختلف المناطق، شُحوب التجربة الديمقراطية وغياب المُساءلة والمُحاسَبة على شتّى المُستويات. ولكن ذلك لم يحصل.

كان يَجب أن يولَد من رَحم المجتمع المُقاوِم دولةً تُجَسِّد طُموحات اللبنانيين: وهُم كانوا ولا يَزالون يَصبون إلى قيام الدولة القادرة والعادلة، دولة القانون والمؤسسات، دولة التنمية والرعاية. ولكن ذلك لم يحصل بسبب ضُعف الآليات الديمقراطية التي تؤَمِّن سُبل التغيير.

لعل مكمَن الداء في النظام اللبناني هو الفئويّة، وتحديداً الطائفيّة والمذهبيّة. فقد ولّدت الفئوية مع الزمن بعض الأمراض التي يَشكو منها الواقع اللبناني، وحالَت دون مُعالجة بعض الأمراض الأخرى. فالطائفيّة السياسية كانت من العوامل التي عطّلَت آليات المُساءلَة والمُحاسبة في النظام اللبناني، إذ اتّخَذ الزُعماء من الطائفية مَتاريس يَحتمون بها، فإذا ما أُثيرت في وجه



أحدهم قضيّة من القضايا فهو كَفيلٌ بتصويرها هُجوماً على طائفته أو نَيلاً من حَصانتها أو حُرمتها أو كرامتها. هذا يُفسِّر واقعاً أليماً يتجلّى مثلاً بوجود قانون الاثراء غير المشروع الذي لم يُطبَّق على أحَد من السياسيين مرة واحدة منذ صدوره، وكأنّ القانون لم يَكُن. هذا مع العلم أنّ المجتمع يَضجّ بأحاديث الفساد في الحياة السياسية وفي الادارة. وعندما تتعطّل آليات المُحاسبة والمُساءلة تَتلاشى التجربة الديمقراطية. فالديمقراطية تتلازم مع المُساءلة والمُحاسبة. اذا غابت المُحاسبة غابَت معها الديمقراطية. اذ لا معنى للديمقراطية من غير مُحاسبة. والمُحاسبة غائبة إلى حدٍّ بعيد في لبنان على شتّى المُستويات: فالناخب لا يُحاسب النائب، فهو يُعاود انتخابه مثنى وثُلاثاً ورباعاً بصرف النظر عن سمعتَه أو أدائه أو جدارته. والنائب لا يُحاسِب الحُكم، فتاريخ لبنان الحديث لم يُسجِّل حَجب الثقة في مجلس النواب عن الحكومة مَرة واحدة، فالحكومة قد تتعرّض في جلسات المناقشة للانتقادات بأقذع العبارات، وعندما يحين وقت التصويت على الثقة بها ترتفع الأيدي تأييداً لها. والحكومة لا تُحاسب الادارة على الرُغم من روائح الفَساد والعقم التي تَفوح منها، فسياسة الحكومة حيال الادارة محكومة إلى حدٍّ بعيد بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعشائرية كما بالمحسوبيّة. والقضاء لا يُحاسب السياسيين في قضايا الاثراء غير المشروع أو الفساد عموماً. فلا غُلوٌّ في القول والحال هذه انّ الفساد كاد يَغدو من صلب ثقافتنا، حيث السَطو أو الابتزاز أو الاختلاس أو استباحة المال العام تُسمّى شَطارَة، والواسِطة هي السبيل لانجاز مُعاملة أو الوصول إلى منصبٍ مُعيَّن.

مفتاح الحَلّ لهذه المُشكلة المُركّبة هو في تَنميَة التجربة الديمقراطية في البلاد ومَعها تفعيل آليات المُحاسَبة على أشكالها: الاداريّة والماليّة والقضائيّة وفوقها جميعاً المحاسبة الشعبية. والخطوَة الأولى في أيّ مسعى لتنمية التجربة الديمقراطية هي في الإصلاح الانتخابي. فإذا ما توصّلنا إلى صيغَةٍ للإصلاح الانتخابي استعاد

الناخب دَوره في مُحاسبة النائب، وعند ذاك يَستعيد النائب دَوره في مُحاسبة الحكومة لأنه مُعرّض للمُحاسبة على تَقاعسه عن ذلك، وعند ذاك تَستعيد الحكومة دَورها في مُحاسبة الإدارة كَونها مُعرّضة للمُحاسبة في مجلس النواب على تقصيرها في ذلك، ويَستعيد القضاء استقلاله الذي افتَقَده، بشهادة كُبار المسؤولين في الدولة، لمُدّة من الزمن. من هُنا القول إنّ المُنطَلق لأيٍّ عَملٍ إصلاحي، على الصعيد السياسي ومن ثم على الصُعُد الإدارية والمالية والقضائية، هو تَبنّي نِظام انتخابي يضمَن صحّة التمثيل الشعبي ويَحول دون بروز ظاهرة المحدلَة في الانتخابات. هذه الظاهرة من شأنها الإتيان بزعيمٍ لكُلّ دائرة انتخابية بامكانه أن يؤمّن الفوز لعددٍ من النواب يُوازي كامل عدد المقاعد النيابية في الدائرة الانتخابية، بذلك يَغدو القرار، سواء على مُستوى السلطة التشريعية أو على مُستوى السلطة الإجرائية، رَهناً باتّفاق زُعماء المحادل، وهُم زُعماء الكتل الكبيرة في مجلس النواب، الذين قد لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة. وفي هذا بالطبع تعطيلٌ للآليّة الديمقراطية عملياً. وهذا ما هو حاصلٌ إلى حدٍّ كبير في نِظامنا الراهن.

نَحن نَعتَقد أنّ بالإمكان إصلاح هذا الوضع بتبنّي نِظام انتخابي جديد يقوم على مبدأين: الأوّل هو اعتماد قاعدة التمثيل النسبي، بمعنى أنّ كُلّ لائحة انتخابية تَفوز بنسبة من مقاعد الدائرة الانتخابية تُوازي النسبة التي حَظيت بها من عدد الناخبين، وهذا بخلاف النظام القائم حالياً الذي تَفوز اللائحة الانتخابية في ظلّه بكُلّ مقاعد الدائرة اذا حَظيَت بأكثرية بسيطة، وهو النظام الأكثري. والمبدأ الثاني هو تأمين شروط تكافؤ الفُرص بين المرشّحين، وذلك من جهة بتحديد سَقف للانفاق الانتخابي لا يجوز لأيٍّ مُرشّح تجاوزه تحت طائلة إسقاط نيابته، وفي هذا تعطيلٌ لدور المال السياسي في الانتخابات النيابية، ومِن جهة أُخرى وضع ضَوابط للاعلام والإعلان الانتخابيين بحيث لا يعود الفوز حِكراً على المُهيمنين على وسائل الإعلام وهُم في



أغلب الحالات من كبار المُتموّلين. في كل الأحوال المطلوب الحَدّ من دور المال السياسي في الحياة العامّة، وقد أثبت المال السياسي أنّهُ فاسد ومُفسِد في المجتمع. فبفعل المال السياسي أضحى لكل شيء في مجتمعنا ثمن: لكل صفقة أو معاملة وحتى للصوت في الانتخابات النيابية ثمن. الهدف الأبعد في كل الأحوال هو تَفعيلٌ الممارسة الديمقراطية. فلا غرو اذا قلنا وردّدنا أنّ في أولويّاتنا: الديمقراطية أولاً والديمقراطية ثانياً والديمقراطية ثالثاً. ففيها شَفاء لبنان من كُل الأمراض التي تَدبّ في عُروقه.

نَعود الى يوم التحرير فنقول: إنّ هذا اليوم يحملنا على استحضار ظاهرة الانتفاضة الفلسطينية المُباركة. فبين المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية صلَة رَحم. فليس من المصادَفَة في شيء أن تكون الانتفاضة الفلسطينية قد اشتعلت بعد أربعة أشهر فقط من تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي. هذا مع العلم أنّ انتفاضة الأقصى التي تتوالى فُصولاً في الصمود والشهادة منذ أيلول من العام ٢٠٠٠ ليست الانتفاضة الأولى. فقد سبقتها انتفاضة في فلسطين دامت ستّ سنوات، ما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٣. ومثلما كان للمقاومة اللبنانية الفضل الأَول في تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، كان للانتفاضة الفلسطينية الأولى الفضل الأكبر في الدفع إلى عقد مؤتمر مدريد الذي أطلق عمليه السلام في المنطقة على قاعدة الأرض في مُقابل السلام، وانطلاقاً من قرارات الشرعية الدولية، والمقاومة الفلسطينية يمكن أن تكون النموذج الذي تَسلكه المقاومة العراقية للاحتلال في حال بروزها مُستقبلاً.

قُلت سابقاً وأقول اليوم: إنّ طريق الديمقراطية تُمر بالضرورة في المقاومة، وتحديداً المُقاومة الشعبية. هكذا يمكن أن يَغدو حُكم العراق أنموذجاً يُعمَّم على سائر الأقطار العربية، لا كما تَشاؤه أميركا، دميَةً في يَدها مُتستّرةً بورَقة تين تُسمّى ديمقراطية. وفلسطين مَكتوبٌ لها أن تكون، على ما نَرجو، أنموذجاً آخر. وقد يكون الأنموذج الفلسطيني هو السبّاق زمنياً بعد إطلاق مشروع الحَلّ

لقضيّة فلسطين المُسمّى خريطة الطريق، مع أننا نرى في هذا المشروع تصفية لقضية فلسطين بالشروط الإسرائيلية، وذلك من حيث أن هذه الخطة تنصّ على انهاء الانتفاضة الفلسطينية في المرحلة الأولى، وفي هذا مشروع فتنة بين الفلسطينيين، أما المفاوضات حول القضايا العالقة، ومنها القدس والمستوطنات وحق اللاجئين في العودة، فمتروكة إلى المرحلة الثالثة والأخيرة حين لا يعود في يد الفلسطيني أي ورقة من أوراق التفاوض، علماً بأن الانتفاضة، أي أمن إسرائيل، هي الورقة التفاوضية الوحيدة في حوزة الفلسطيني اليوم. هذا يعني أن إسرائيل لن تكون مضطرّة إلى التجاوب مع أي مطلب من المطالب الفلسطينية. فسلام عند ذاك على القدس وعلى الأرض التي تحتلّها المستوطنات اليهودية وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

انّ أنظمة الحُكم في العالم العربي كُلها لا ديمقراطية. قد يكون النظام اللبناني أقلّها لا ديمقراطية بوجود آليّة الانتخاب، ولكن النظام اللبناني، في غياب المحاسبة وتكافؤ الفرص، هو أيضاً لا ديمقراطي، مع وجود فيض من الحريات. والأنظمة اللا ديمقراطية تنزع إلى تأبيد نفسها، لأنّها قادرة، بوسائل القمع أو بفعل قوّة الاستمرار، على الحؤول دون تطوّر الديمقراطية.

والطبقة السياسية في البلدان اللاديمقراطية، ومنها لبنان، قمينة اذا تُركت على رسلها بالحؤول دون حصول التغيير المطلوب نحو الديمقراطية ضناً بمواقعها. أمّا فكّ الإسار اللاديمقراطي فيستوجب نضالاً شعبياً، ولا نقول مقاومة، يكتسب الشعب من خلاله شرعيّة حُكم ذاته بذاته. وحُكم الشعب لذاته هو تعريف الديمقراطية الحقيقيّة. ووفرة الحريات في لبنان يجب أن تكون عاملاً مُساعداً على شقّ طريق النضال الشعبي من أجل التغيير وإرساء قواعد الديمقراطية الصحيحة. آن الأوان أن يمسك الشعب قراره بيده فيناضل من أجل تحصين الحريات العامة وتنشيط الممارسة الديمقراطية وتفعيل



آليات المحاسبة وإعلان الحرب على الفساد المستشري.

ختاماً، هنيئاً للبنانيين جميعاً بيوم التحرير، ونرجو أن تكتمل الفرحة بتحرير الأسرى والمعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية وبتحرير مزارع شبعا. انّ الغدّ لناظره قريب.

**سليم الحص**

– النبطية في ٢٥/٥/٢٠٠٣

لا شك في أن الليرة تعززت مكانتها في سوق العملات بعد مؤتمر باريس٢ . كان الدولار قبل المؤتمر مطلوباً والليرة معروضة في سوق بيروت النقدية ، وكانت احتياطات مصرف لبنان المركزي من العملات الأجنبية تتآكل جراء ذلك النزف المتزايد ، لا بل أضحت الاحتياطات الصافية خلال تلك الحقبة سلبية ، بمعنى أن ما كان يترتب على مصرف لبنان المركزي من مطلوبات كان يتعدى ما كان في حوزته من رصيد بالعملات الأجنبية . والمعروف أن بند المطلوبات بالعملات الأجنبية يشمل ودائع القطاع المصرفي الطوعية بالعملات لدى مصرف لبنان كما يشمل مجموع الاحتياطي الإلزامي الذي يفرضه مصرف لبنان على ودائع المصارف المحررة بالعملات الأجنبية ، وكذلك ودائع بعض الدول العربية لدى مصرف لبنان .

وبعد مؤتمر باريس٢ وبفعل الأجواء الإيجابية التي أشاعها، تبدلت معطيات السوق النقدية فأضحى الدولار معروضاً والعملة اللبنانية مطلوبة ، فتوقف النزف الرهيب وتكوّنت لدى مصرف لبنان احتياطات بالعملات الأجنبية بلغت ، حسب تقارير مصرف لبنان الدورية وحسب ما صرّح به حاكم مصرف لبنان في افتتاح مؤتمر الاستثمار والأسواق المالية العربية في ٢٠٠٣/٥/٢٢ ، نحو عشرة مليارات دولار . ولكن المقصود بهذا المبلغ هو بالطبع إجمالي ما تجمع لدى مصرف لبنان من موجودات بالعملات الأجنبية . أما الاحتياطات الصافية فتبقى غير معلنة ، وذلك على حساب الشفافية التي تبقى منقوصة في الأرقام المعلنة . ومع أننا لا نملك أرقاماً دقيقة عن صافي الاحتياطات في حوزة مصرف لبنان ، فإننا لا نستبعد أن تكون في حدود نصف (ويقال أقل من ربع)



المجموع المعلن فقط . حتى في هذه الحالة فان الوضع ينمّ عن تحسّن ملموس في مكانة العملة الوطنية ومنعتها في السوق قياساً إلى ما كانت عليه قبل باريس٢ .

والسؤال الذي لا بد من طرحه في هذا الصدد: هل انعكس هذا التحسّن في مكانة الليرة اللبنانية على قيمتها الخارجية ؟ والجواب هو بكل بساطة : كلا . لا بل حصل عكس ذلك فتراجعت قيمة الليرة اللبنانية في سوق العملات إلا في مقابل الدولار نظراً للربط القائم بين العملتين .

المعروف أن مصرف لبنان المركزي يتبنّى سياسة تقوم على ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي في حدود ١٥٠٠ ليرة إلى ١٥١٥ ليرة لبنانية للدولار . ولم يكن في هذا الربط أية مشكلة ما دامت قيمة العملة الأميركية مستقرّة نسبياً في الأسواق النقدية الدولية . فسيّان في تلك الحال عملياً أن تربط العملة اللبنانية بالدولار أو بسلّة من العملات الأجنبية . ولكن ، بعد جنوح الدولار إلى الهبوط الحاد في مقابل اليورو وكثير من العملات الأخرى في الآونة الأخيرة ، نشأت حالة جديدة . فاستمرار الربط بين الليرة والدولار ، مع هبوط ملحوظ في سعر الدولار في أسواق النقد العالمية ، من شأنه أن يستجرّ العملة اللبنانية إلى هبوط مماثل ، وقد تجلّى هذا الواقع في السوق النقدية اللبنانية . فبعد أن كان اليورو يساوي نحو ١٥٠٠ ليرة عندما كان الدولار يتراوح حول هذا المستوى ، أضحى اليورو يساوي ١٧٦٠ ليرة في سوق بيروت .

خلاصة القول أن الليرة اللبنانية تراجعت قيمتها في السوق النقدية مع تراجع قيمة الدولار وبسببه . وبالنظر إلى أن مكانة العملة اللبنانية تحسّنت منذ باريس٢ ، كما سبقت الإشارة ، فكيف نبرر تراجعها مع تراجع الدولار؟ لو لم يكن هذا الربط الذي يلتزمه مصرف لبنان بين الليرة والدولار ، لكان من الطبيعي ، مع تحسّن وضع الليرة وهبوط الدولار ، أن تسجّل سوق بيروت النقدية تحسّناً في مقابل الدولار وأن يتجلّى ذلك في هبوط سعر الدولار في سوق بيروت إلى ما دون مستوى ١٥٠٠ ليرة . ولو كان هبوط الدولار عرضياً

لما توقفنا عنده، ولكن كل الدلائل تشير إلى أن الإدارة الأميركية لا تعتزم تصحيح وضعه.

إن واقع الربط بين الليرة والدولار مع استمرار الدولار في الانحدار يعني أن أسعار المنتجات المستوردة من أميركا وحدها ستبقى على حالها في سوق الاستهلاك اللبنانية، أما المنتجات المستوردة من سائر دول العالم، ولا سيّما من أوروبا، فمن المفترض أن ترتفع أسعارها في سوق بيروت بنسبة ارتفاع عملات تلك الدول في مقابل الدولار. أي أن أسعار المنتجات المستوردة من أوروبا سترتفع بنسبة تناهز العشرين في المئة قياساً على ما كانت عليه قبل فترة من الزمن، أي قبل شروع الدولار بالتراجع الحاد. هذا معناه أن الربط بالدولار سيؤدي إلى ارتفاع أسعار كثير من السلع المستوردة وبالتالي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة في لبنان. ولا ننسى أن لا أقل من ثمانين في المئة من الاستهلاك في لبنان يُنفق على مستوردات من الخارج، ونسبة المستورد منها من أوروبا لا يستهان به، مع العلم أن لبنان دخل في عقد شراكة مع أوروبا مما سيترتب عليه زيادة حجم التبادل مع أوروبا بالذات.

في حساب الأرباح والخسائر قد يقال أن تراجع قيمة الليرة مع انحدار الدولار سيؤدي إلى تعزيز المكانة التنافسية للمنتجات والخدمات اللبنانية في الأسواق الخارجية، ولكن ارتفاع تكلفة المعيشة في لبنان سيكون من شأنه تعطيل مفعول هذا المكسب ولو جزئياً، ولا سيّما في الميدان السياحي. ثم إن ارتفاع تكلفة المعيشة سيكون من شأنه تعميق الأزمة المعيشية في لبنان وبالتالي أزمة الركود الاقتصادي السائد، ناهيك بما قد يترتب على مفاقمة الأزمة المعيشية من مشكلات اجتماعية قد تنعكس سلباً على صورة الاستقرار في البلاد.

لا شك أن ظاهرة الهبوط الحاد في سعر الدولار في الأسواق العالمية تعود لبوادر الضعف التي أخذت تلوح في أفق الاقتصاد الأميركي، ومنها ارتفاع معدّل البطالة في صفوف اليد العاملة إلى أعلى مستوى بلغته منذ سبع سنوات،



والعجز المالي المتفاقم في الموازنة الفدرالية، واهتزاز أوضاع أسواق الأسهم والأوراق المالية. ولكن هذه الظاهرة، ظاهرة هبوط الدولار، قد تكون أيضاً مقصودة من جانب الإدارة الأميركية بهدف تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأميركية على حساب الصادرات الأوروبية واليابانية وغيرها في أسواق العالم. وقد يكون ذلك من قبيل معاقبة أوروبا على موقفها من الحرب الأميركية على العراق.

بناء على ما تقدّم، ألا يتوجب على مصرف لبنان المركزي إجراء تعديل في سياسته النقدية بحيث يواصل تثبيت قيمة الليرة الخارجية وإنما قياساً على سلّة من العملات الأجنبية بدلاً من الدولار وحده؟ فذلك سيكون أقرب إلى مفهوم الاستقرار النقدي الحقيقي من الواقع الراهن الذي تبدو فيه الليرة اللبنانية عرضة للتأرجح صعوداً أو هبوطاً مع الدولار وحده، علماً بأن الدولار اليوم في حال انحدار يصعب التكهّن بمداه أو أبعاده، إلاّ أن الواضح أن السلطة النقدية الأميركية لا تعتزم التصدّي له في الوقت الحاضر.

أمّا سلّة العملات فمن المفترض أن يدخل فيها الدولار واليورو وسائر العملات التي يسجل لبنان مع دولها تبادلاً تجارياً مرموقاً. أمّا معاودة تثبيت العملة اللبنانية في مقابل هذه السلّة فمن المفترض أن يكون عند مستوى يؤمّن التوازن الاقتصادي مع الخارج، وقد يكون ذلك دون المستوى السابق. فيجب أن لا يكون ثمة غضاضة في تصحيح الخلل الذي كان قائماً في التوازن مع الخارج. وهناك من يرى أن القيمة الخارجية لليرة كانت قبل هبوط الدولار مضخّمة بعض الشيء بدليل ضعف القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق الداخلية والخارجية. أمّا المستوى الذي يجب أن يعاوَد عنده التثبيت فيجب أن يكون محكوماً بمقتضيات المصلحة الاقتصادية اللبنانية وليس باعتبارات الربط بعملة معيّنة أيّاً تكن.

**سليم الحص**

– النهار في ٢٠٠٣/٥/٢٥

طرح في مجلس الوزراء مؤخراً مشروع بانشـــاء عدد من المدارس في بيروت ، فاذا بالمشروع ينقلب مادة للتجاذب الطائفي . وصدر في العام ١٩٩٤ مرسوم يمنح الجنسية اللبنانية لعشرات الألوف من المقيمين في لبنان ، فاذا بمرسوم التجنيس يغدو مادة للسجال الطائفي . وكم من تظاهرة انطلقت شرقاً وغرباً تحت شعارات مختلفة فاذا بالتصدي لها ينقلب مادة للمواقف الطائفية . ويحكم القضاء على وجوه طائفية بالاعدام في جرائم قتل ويُخفّف الحكم إلى السجن المؤبّد ، فاذا بالافراج عن هؤلاء يغدو مطلباً طائفياً بدعوى أن سواهم من طوائف أخرى يستحق أيضاً مثل هذا المصير . والاثارة المذهبية والطائفية كثيراً ما تكـون وقوداً للحملات الانتخابيـة في شكل معلن أو غير معلن . وتكاد مشاريع التعيينات والتشكيلات في الدولة تصطدم دوماً بالعقد والاشكالات الطائفية . وحتى مفاهيم الوطنية والسيادة والحريات العامة والانماء المتوازن تكاد تتفاوت طائفياً . هلمّ جراً .

لم أشاهد في حياتي طائفياً يعترف بأنه طائفي ، كما لم أشاهد كاذباً يعترف بكذبه ، لأنه لو فعل لكان صادقاً ، وهو ليس كذلك . فالكذب مذمة ، وكذلك هي الطائفية . ان التسليم بأن الطائفية في مقاييس المجتمع مذمة هو ظاهرة مشجّعة . لأن ذلك يعني أن العمل على تلافيها ، وبالتالي معالجتها ، يغدو من المسلمات لا بل من الفضائل .

لأن الطائفية ليست صفة يعتز بها ذووها . لا بـل يتعمدون التبرؤ منهـا ولو أنهم يمارسونها ، فان الطائفي لا يُعرف بخطابه السياسي بل بسلوكه . سألني يوماً أحد أعضاء تكتّل سياسي طائفي: «هل أعجبك بياننا الأخير ؟» . فأجبته بالقول:



«أعجبني بيانكم الأخير وأعجبتني بيانات سابقة لكم . ولكن هذا لا ينفي عنكم صفة الطائفية . فالطائفيـــة لا تكون في الخطاب السياسي فحسب بل تكون في المقام الأول في السلوك . فأنتم طائفيون لمجرّد أنكـم منخرطون في تكتل يضـم أعضاء مـن لون طائفي واحد . هذا يجعل من جمعكم تكتلاً طائفياً بامتياز في بلد يحتضن تسع عشرة طائفة» .

قلت سابقاً وأقول اليوم : زالطائفية في لبنان سيف ذو تسعة عشر حداً ، كيفما ضربت به أصبت الوطن المثخن بالجراح تسع عشرة مرة ، ذلك لأن الفعل الطائفي كثيراً ما يُرد عليه بفعل طائفي ، فتغدو طائفية الآخرين حجة لنا في طائفيتنا . بذلك تكون الطائفية قد أوقعت المجتمع اللبناني في واقع مستديم . فالطائفيون في المجتمع يبررون وجودهم بوجود سائر الطائفيين في ذاك المجتمع . الطائفية بهـذا المعنى انما هي دوامة فعل وردة فعل . قال أحد الزعماء السياسيين في لبنان ذات مرّة ، عندما أُخذت عليه ممارسته الطائفية : «من حضر السوق باع واشتري» .

هكذا برر أحدهم طائفيته بطغيان الطائفية على الساحة التي يعمل ضمنها . قلنا عن لقاء قرنة شهوان انه تكتّل طائفي ، والاّ فكيف يفسر اقتصار عضويته على من هم من لون طائفي واحد ، من المسيحيين ، في مجتمع تتعدد فيه الطوائف؟ وقد وُضع في واجهته مطران جليل .

وكان الرد السياسي على قيام لقاء قرنة شهوان أيضاً طائفياً اذ أُنشيء في مواجهته اللقاء التشاوري ، وجميع أعضائه من المسيحيين ، كما أُنشيء لقاء خلية حمد الذي عُرف أيضاً باللقاء الاسلامي الوطني وجميع أعضائه من المسلمين ، وقد وُضع سماحة مفتي طرابلس في واجهته .

قال الامام موسى الصدر عن اسرائيل بأنها شر مطلق . وعلى المستوى الداخلي نستطيع القول ان الطائفيـة شرٌّ مطلق ، فهي ظاهرة لا حضارية تبيِّت عصبية هي من أخوات العنصرية . انها بذلك تتنافى مع القيم الحضارية التي

يلتزمها أي مجتمع راقٍ، ومنها حقوق الإنسان في وطنه. كونها ظاهرة تمييز بين الناس على أساس الانتماء الديني فهي منافية لهذه المبادىء السامية. فالتمييز، أي تمييز، لا يكون إلا على حساب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. فبقدر ما نحن نصبو إلى أن يرقى مجتمعنا إلى مستوى حضاري متقدّم فإننا نجد أنفسنا ملزمين بمحاربة الطائفية في مجتمعنا على أشكالها، ومنها الطائفية السياسية التي هي آفة الحياة السياسية في بلدنا. وقد جاء في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال برئاسة رياض الصلح أن في الطائفية إيهاناً للحياة الوطنية وأن ساعة إلغائها ستكون ساعة مباركة. والطائفية موهنة للحياة الوطنية بقدر ما تُحِل الولاء الطائفي في النفوس محل الولاء للوطن والدولة.

ونحن إذ نقول بمكافحة الطائفية يهمّنا أن نؤكّد أننا بذلك لا نستهدف التعددية الدينية في المجتمع من قريب أو بعيد. فالطائفية تنطوي على إيهان للحياة الوطنية. أما التعددية الدينية فتبقى مصدر إثراء للمجتمع بما تنطوي عليه من تنافس على الخير الذي تدعو إليه كل الأديان السماوية. إنّك لتستطيع أن تكون مؤمناً بربك وملتزماً التعاليم الدينية وأن تكون في الوقت عينه ملتزماً حقوق الانسان في وطنه وسائر القيم الحضارية في المجتمع بما فيها الانفتاح على التعامل البنّاء والتفاعل الإيجابي مع الآخرين في إطار التعددية الدينية في المجتمع.

والطائفية إلى ذلك كثيراً ما تكون، كما علمتنا التجارب في لبنان، مكمناً للفساد وعائقاً أمام تطور الممارسة الديمقراطية في البلد. فالزعماء السياسيون يتخذون من الطائفية متراساً يتّقون به مغبة المساءلة والمحاسبة. فاذا فُتح ملف أحدهم اعتبر ذلك مساساً بطائفته، مع أن الفساد لا يقتصر على طائفة دون أخرى. فلكل طائفة منه نصيب بين المحسوبين عليها. ولأن العدالة لا تتجزأ ولا تميز، فالمحاسبة لا تطاول أحداً من الفاسدين في طائفة معيّنة من دون سواه في سائر الطوائف، ومن المستبعد أن تشمل المحاسبة الجميع دفعة واحدة لأن ذلك سيكون بمثابة الإدانة للنظام وأربابه، وهذا ما لا يسمح



به النظام وأركانه. فلا عجب اذا كان قانون الاثراء غير المشروع لم ينفذ ولو مرة واحدة في ملاحقة أحد من السياسيين، مع أن روائح بعضهم تفوح فساداً.

ولّما كانت الديمقراطية تتلازم والمحاسبة على كل صعيد، فإن تعطل آليات المحاسبة في ظل النظام الطائفي من شأنه إعاقة نمو الديمقراطية نظاماً وممارسة وثقافة. والديمقراطية تتلازم أيضاً وتكافؤ الفرص، وهذا المبدأ شبه غائب في ظل ممارسة لا يصل فيها أحد إلى موقع بجدارته أو كفاءته أو مزاياه بل بفعل الانتماء الطائفي والمذهبي والعشائري والمحسوبية. علماً أن المحسوبية مستشرية في ظل غياب المحاسبة والمساءلة، وهي ضرب من ضروب الفساد. وكثيراً ما تسفر الانتخابات النيابية عن فوز ممثلين للطوائف، على حساب التمثيل الشعبي الصحيح. من هنا نزوع الأنظمة الطائفية إلى إنتاج أنظمة هي أقرب إلى الأوتوقراطية منها إلى الديمقراطية. وهذا يسري إلى حد ما على لبنان حيث قرارات السلطة التشريعية أو السلطة الاجرائية رهن باتفاق أصحاب المحادل الانتخابية، الذين يتزعّمون أكبر الكتل النيابية، وعددهم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. إن اتفقوا صدر القرار وإذا اختلفوا تعطّل القرار في كلتا السلطتين.

هذا مع العلم أن الديمقراطية تشكل مطلباً حيوياً ملحّاً في أي بلد يفتقر اليها. ولبنان بلد كثرت فيه الحرية وقلّت فيه الديمقراطية. لذا قولنا المتكرر إن في أولوياتنا الديمقراطية أولاً والديمقراطية ثانياً والديمقراطية ثالثاً. فلا حياة سياسية من غير ديمقراطية، ولا استقرار أو اطمئنان إلى المستقبل في ظل نظام غير ديمقراطي، والحريات عموماً تبقى مهددة في كنف نظام يفتقر إلى الديمقراطية بما فيها الحرية الاعلامية وحرية التعبير من خلال التظاهر أو التجمع، وحتى الحرية الاقتصادية فإنها تبقى غير آمنة أو مستقرّة إلاّ في كنف الضوابط الديمقراطية.

يتحدّث اتفاق الطائف عن إلغاء الطائفية وفق صيغة نُقلت إلى الدستور

اللبناني بعد تعديله بناءً على مضمون وثيقة الوفاق الوطنـي. إنها المادة ٩٥ من الدستور التي نصّت على زإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء الفئة الأولى من الموظفين وما يعادل الفئة الأولى، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيّد بمبدأ الاختصاص والكفاءةس. هذا النص لم يوضع موضع التطبيق بعد ١٤ سنة من إعلان اتفاق الطائف وتعديل الدستور ترجمة لنصوصه.

ونصت المادة ٩٥ إيّاها: «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمّة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية».

هذه الهيئة لم تشكل بعد، وفي هذا مخالفة للدستور، إذ كان يجب تشكيلها بعد انتخابات العام ١٩٩٢ التي انبثق عنها مجلس نواب منتخب للمرة الأولى على أساس المناصفة. ولو وُجدت هذه الهيئة لوضعت خطة مرحلية لتجاوز الحالة الطائفية في البلاد ولسخّرت في تنفيذها السياسات الاعلامية والتربوية والانمائية للدولة، وكذلك خدمة العلم. لو شُكلت هذه الهيئة لأضحى للعمل على تجاوز الحالة الطائفية مرجعية تكون منبراً للحوار المنتظم في كل شأن طائفي.

تحدث اتفاق الطائف، ومن ثم الدستور، عن إلغاء الطائفية، ونحن نؤثر استخدام مصطلح تجاوز الحالة الطائفية بدلاً من إلغاء الطائفية. فالالغاء يكون بقرار في لحظة معيّنة، وهذا في نظرنا متعذّر في ظل استشراء العصبيات



الطائفية. أما تجاوز الحالة الطائفية فيكون بمسار يرمي إلى معالجة آفة الطائفية في النفوس والنصوص، وربما في النفوس قبل النصوص. والطائفية لا تُلغى من النفوس بقرار. أما المسار فقد يستغرق مدة طويلة من الزمن، ولكن المهم البدء به، فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، والخطوة الأولى يجب أن تكون في تشكيل الهيئة الوطنية العليا التي تنص عليها المادة ٩٥ من الدستور.

**سليم الحص**

– السفير في ٢٧/٥/٢٠٠٣

الحاجة إلى التغيير في لبنان من المسلّمات التي لا جدال فيها. فالنظام القائم أفرز واقعاً مطبوعاً بالطائفية والمذهبية والعشائرية، والفساد المُستشري على كل صعيد في الدولة، والعقم والتسيُّب في الادارة، والعجز المالي المُستمرّ، والتفاوُت الفادح في مستويات النمو بين مُختلف المناطق، وشُحوب التجربة الديمقراطية وغياب المُساءلة والمحاسبة على شتّى المستويات.

لو وُجدت الممارسة الديمقراطية الفاعلة، مع ما يُلازمها من مُساءلة ومُحاسبة على كل صعيد، لما استشرى العقم والفساد والتسيُّب ولَسارت البلاد على طريق النمو المُطّرد. ولكن النظام اللبناني يَفتقر إلى الديمقراطية، على وفرة الحريات فيه. والأنظمة اللاديمقراطية تنزع بطبيعة الحال إلى تأبيد وجودها فتحول دون التغيير الديمقراطي إمّا بالقمع والكبت والرشوة وأساليب الحكم الاستخباراتي، كما هي الحال في سائر الأقطار العربية، أو بوقوف الطبقة السياسية، ذات النهج الفئوي المُتحجّر، سدّاً منيعاً في وجه التغيير نظراً إلى أنّ أيّ تغيير جذري لا يصبّ في مصلحتها، كما هي الحال في لبنان. فما هو السبيل إلى التغيير المنشود في لبنان؟

قالت الادارة الأميركية إنّها تَعتزم أن تجعل من العراق أنموذجاً يُعمّم على كل العالم العربي الذي يَفتقر إلى الديمقراطية من أقصاه إلى أقصاه، ولم تَقل انّ لبنان هو الأنموذج الذي يجب أن يُعمّم على المنطقة. ولعل ذلك عائدٌ إلى أنّ الادارة الأميركية تُدرك، كما نُدرك نحن، أنّ النظام في لبنان ليس ديمقراطياً بالمعنى الصحيح للكلمة، على وَفرة الحريات فيه، وقد أخفق في حماية القيَم الإنسانية والحضارية التي تُقام الأنظمة الديمقراطية في العالم من أجل خدمتها



واشاعتها، ومنها الحريات العامة والعدالة والمُساواة وسائر حقوق الإنسان في وطنه.

من حَقّنا، نحن اللبنانيين، أن نَطمح إلى تَطوير تجربتنا الديمقراطية على النحو الذي يجعل لبنان الأنموذج الديمقراطي الصالح الذي يُحتذى في شتّى أرجاء الوطن العربي. فنحن لا نرى أنّ الأنموذج العراقي الذي قد يولَد من رحم الاحتلال الأميركي يمكن أن يكون ذلك الأنموذج الصالح. فالديمقراطية تنبع من ارادة الشعوب ولا تُملى إملاءً، والأميركيون لا يهمّهم أن يكون النظام في العراق ديمقراطياً بقدر ما يهمّهم أن يكون دمية في يدهم يتمكّنون عبره من احكام سيطرتهم على النفط العربي ويفتحون من خلاله الباب على مصراعيه أمام تطبيع العلاقات بين العرب والكيان الصهيوني على كل صعيد. ثم إنّ الديمقراطية لا تكون هبة إلى الشعب. فباعتبار أنّ الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ومن الشعب، فهي لا تكون إلاّ ثمرة يجنيها الشعب بنضاله من أجل حقّه الطبيعي في حكم ذاته بذاته.

والتطلّع إلى أن يَغدو لبنان الأنموذج الديمقراطي الصالح الذي يُحتذى، انما يفترض أيضاً أن يكون نضال الشعب اللبناني من أجل التغيير الديمقراطي أنموذجاً يُحتذى. ولا بُد من تأطير هذا النضال في صيَغ فاعلة للتلاقي، وربُما أبعد من التلاقي، بين النخبة المُثقّفة ومؤسسات المجتمع المدني التي ترى في تفعيل العمل الديمقراطي في لبنان هَدفاً أسمى.

أما برنامج عمل هذا النضال فلا بُد أن يكون واسعاً ومُتشعّباً، مع التركيز على مكامن الخَلل في النظام. فمن العوامل المُعطّلة للتغيير الديمقراطي حياة سياسية مُتعثّرة وغياب آليات المُساءلة والمُحاسبة. ان بسبب قانون انتخاب غير وافٍ بالغَرض، أو بسبب المال السياسي الذي أفسد المجتمع، أو بسبب طغيان الانقسامات الفئويّة التي كان من شأنها تغليب الولاء للطائفة على الولاء للدولة والوطن. والمطلوب تحديداً:

أولاً ، تَبَنّي مشروعِ نظام انتخابي يضمن صحّة التمثيل الشعبي ويُعطِّل قدر الامكان الدور الذي يؤدّيه المال السياسي في تَشويه الانتخابات النيابية ، ويُلغي ظاهرة المَحادل التي طبعت المعارك الانتخابية النيابية في الماضي ، والتي تمخّضت عن حكم شبه أوتوقراطي يُسيطِر على قراره حفنَة من زعماء الكتل النيابية الكبيرة المنبثقة من المحادل الانتخابية .

لعل النظام الانتخابي المؤهّل لتحقيق هذه الأهداف هو ذاك الذي يَعتمد قاعدة التمثيل النسبي ويؤمّن شروط تكافؤ الفُرص بين المرشّحين ، سواء من خلال تحديد سقف عادل للانفاق الانتخابي أو من خلال وضع ضوابط لدور الاعلام والاعلان الانتخابيين تضع حدّاً لهيمنة المال السياسي . انّ تَحييد المال السياسي عاملاً حاسماً في الحياة السياسية هو من مُقوّمات أيّ مسعى جدّي للتغيير الديمقراطي ، ذلك لأنّ التجربة في لبنان أظهرت أن المال السياسي فاسد ومُفسد ، وهو مُعطِّل لانتظام الحياة السياسية ، ومُسيء إلى القيَم المُجتمعيّة .

ثانياً ، القيام بحملات اعلامية تَثقيفيّة واسعة لتسليط الأضواء على مَكامن الخَلل في النظام اللبناني . ولا بد في هذا السبيل من التركيز على غياب المساءلة والمحاسبة الفاعلة في البلاد ، فالناخب لا يُحاسب النائب فيُعاود الاقتراع له تَكراراً بصرف النظر عن أدائه أو سمعته أو سلوكه في الحياة العامة ، والنائب لا يُحاسب السلطة الاجرائية كون الحَكومة أساساً نتاج تَوافق ، حتى لا نَقول تَواطؤ ، أهل الحل والربط ، زعماء الكتل النيابية الكبيرة ، وعددهم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة . والحكومة لا تُحاسب الادارة مع ما يُسيطر عليها من رَزايا العقم والتسيُّب والفساد وذلك نَظراً إلى أن الادارة مزروعة بالمحاسيب . والقضاء لا يُحاسب السياسيين فلا يُقدم على وضع يده على قضيّة من قضايا الرَشوة والسَمسرَة والاختلاس وتَبديد المال العام ، والتي تَضجّ بها أحاديث الناس وكواليس السياسة وأحياناً وسائل الاعلام ، عِلماً بأنّ القضاء لم يتحرّك مرّة واحدة لتطبيق قانون الإثراء غير المشروع على



أحَدٍ من المسؤولين أو رجال السياسة ، وكأنّ القانون لم يَكُن .

ثالثاً ، القيام بعملٍ مُبرمَج لمُكافحة الطائفية السياسية في النفوس والنصوص معاً ، وربُما في النفوس قبل النصوص . وقد أضحَت الطائفية متراساً للفساد في البلاد . فاذا ما أُثيرت قضيّة في وجه أيّ سياسيٍ كان هذا السياسي قَميناً بتصوير الأمر وكأنّه يستهدف كرامة طائفته . وكثيراً ما ترتدي المطالبة بالإفراج عن قاتلٍ من القتلَة لبوساً طائفياً ، وتكتسب هذه المُطالبَة قوّة من عدم مُلاحقة أمثال السجين بما أرتكب من طوائف أُخرى . واذ تُعطّل الطائفية السياسية آليات المُساءلة والمُحاسَبَة فانّها تُعطِّل الديمقراطية الفاعلة . لذا القول انّ تجاوُز الحالة الطائفية هو شرط أساسي من شروط التغيير الديمقراطي .

رابعاً ، القيام بحملات تعبويّة تعزيزاً لوَعي المواطن حقوقه الدستورية والقانونية والطبيعية التي تندرج تحت عنوان حقوق الانسان علماً بأنّ الحريات ، على وَفرتها ، وهي من حقوق الانسان ، كثيراً ما تكون مَنقوصَة في لبنان اذ تُجهز السلطة بين الفينة والأخرى على بعض وسائل الاعلام وتستخدم العُنف في تفريق التظاهرات وتُفرط أحياناً في مُمارسة صلاحيّاتها في توقيف المواطنين .

خامساً ، التركيز في الحملات الاعلامية التعبويّة على حق المواطن ، وبالتالي الشعب ، في حَياة كريمة . وهذا يَشمُل حَقّهُ في التنمية والتعلُّم والعمل الشريف . فالدعوة إلى الانماء المتوازن ما زالت مُجرّد شعار ، والبَطالَة مُستشريَة ، والهُجرة مُتنامية . ولقد كان من جرّاء الأزمة الاقتصادية المُتفاقمة ، ولا سيما في وجهها الاجتماعي المعيشي ، تعميق الفَجوَة والفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع ، فتعاظمَت الهُوّة بين الغَني والفقير واضمحلّت الطَبقة الوُسطى فزحَلت شُطور منها إلى حيّز الفقر . وقد انصرف جهد الحكومة إلى مُعالجَة الأزمة الاقتصادية في جانبها المالي وأهملَت اهمالاً شبه كُلّي جانبها الاجتماعي المعيشي ، لا بل انّ بعض الاجراءات المُتّخذة في إطار مُعالجة الأزمة المالية ، من مثل استحداث الرسوم

والضرائب، كانت على حساب مُفاقَمة الأزمة الاجتماعية المعيشيّة وتعميقها.

كيف الوصول إلى الديمقراطية؟

لَمّا كانت أنظمة الحُكم المُطبّقة في جميع الدول العربية غير ديمقراطية، ولّما كانت الأنظمة اللاديمقرطية تنزع إلى تأبيد وجودها، فإنّنا نَرى أنّ اختراق هذا الواقع وشَقّ طريق التغيير الديمقراطي لا يكونان إلاّ بالنضال الشعبي سلمياً. وهذه المُهمّة الجَسيمة من المُفترَض أن تضطلعَ بها النُخبة المُثقّفَة ومُوسسات المجتمع المدني، بما فيها النقابات. أمّا أدوات النضال السلمي فمُتعدّدة: قد تبدأ باللقاءات والبيانات وإطلاق المواقف، وتَمرّ بالمَسيرات والإضرابات والاعتصامات وسائر أشكال التحرُّك الشارعي، وتنتهي في حال الاستعصاء بالعصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب. هذا مع العلم أنّ مثل هذا النِضال يحتاج إلى قِيادة، على أن تكون غير طائفيّة.

**سليم الحص**

– جريدة النهار في ٢٠٠٣/٦/٧





موضوع المشاركة في الحكم في لبنان قديم، عمره من عمر لبنان المستقل. كان الموضوع مطروحاً منذ حكومة الاستقلال. فقد أناط الدستور السلطة الإجرائية صراحة برئيس الجمهورية وأحلّه في الوقت ذاته من مسؤوليات الحكم إذ نص على أن زلا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى (المادة ٦٠). أمّا تبعات الحكم فيضطلع بها رئيس الوزراء والوزراء المختصّون، علماً بأن أي مرسوم يصدر يقترن، إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية، بتوقيع رئيس الوزراء والوزير المختص.

هكذا كان يتحمّل رئيس الوزراء كل المسؤوليات فيما السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية. لهذا أطلقتُ ذات يوم على رئيس الجمهورية، في حقبة ما قبل اتفاق الطائف، صفة «الملك على جمهورية». كان سبيل رئيس الوزراء إلى المشاركة عملياً في الحكم يرتبط بتوقيعه على المراسيم. فهو يستطيع، من خلال التلويح بحجب توقيعه، المشاركة فعلياً في صنع أي قرار يستوجب مرسوماً. وهكذا، فيما نص الدستور على حكم الرأس الواحد إذ أناط السلطة الاجرائية حصراً برئيس الجمهورية، كان المجال متاحاً أمام حكم الرأسين إذا ما مارس رئيس الوزراء حقه في المشاركة في الحكم من باب توقيعه على المراسيم.

إلى ذلك كان يستطيع رئيس مجلس الوزراء المشاركة في الحكم أيضاً من خلال مسؤوليته عن سياسة الحكومة أمام مجلس النواب. فهو الذي يدافع عن هذه السياسة عند مثوله أمام مجلس النواب، وهو لا يستطيع ذلك إن لم يكن

شريكاً أساسياً في قرار الحكم.

تولّد عن حكم الرأسين واقع تعتمل فيه السجالات والتجاذبات وأحياناً النزاعات والصراعات بين الرأسين، الأمر الذي كان من شأنه أحياناً كثيرة اصابة الحكم بالعقم أو الشلل أو المراوحة. ولّما كانت الرئاسات تتلازم مع صفة طائفية معينة، فان تصادم الرئيسين حول قضايا معينة كان مرشحاً لأن ينعكس انقسامات طائفية في الشارع اللبناني إذا تناهت أخبار الخلاف الى الملأ. وكثيراً ما كان أحد الرئيسين يتعمّد اشاعة هذه الأخبار تعزيزاً لموقعه في المواجهة، فتكون النتيجة تسعير العصبيات الفئوية على حساب الوحدة الوطنية.

ولقد تصاعدت حدة الصدامات بين الرئيسين خلال الحقبة السابقة للأزمة الوطنية الكبرى التي انفجرت في العام ١٩٧٥. والكل يذكر الأزمة الوزارية الطويلة التي وقعت في العام ١٩٦٩، وحالة التأزّم الشديد التي نشأت اثر عملية الاغتيال التي نفّذتها قوة اسرائيلية ضاربة ووقع ضحيّتها ثلاثة من القادة الفلسطينيين في بيروت في العام ١٩٧٣. وكانت الخلافات شبه اليومية بين الرأسين حديث الصحافة والناس والوسط السياسي.

ولدى انفجار الأزمة الوطنية الدامية اشتدّت حدّة الخلافات بين الرئيسين، وانعكست الأحداث الدامية حرب مواقع داخل الحكم كما خارجه. وتخلل الأزمة فترات طويلة من التأزّم بلغت في بعض الحالات حدود القطيعة بين الرئيسين وبالتالي شلل مجلس الوزراء. وعندما استشهد الرئيس رشيد كرامي كان في حال قطيعة مع الرئيس أمين الجميّل، وعندما توليت شخصياً رئاسة الوزراء خلفاً للرئيس كرامي استمرّت القطيعة بين الرئاستين حتى نهاية عهد الرئيس الجميّل. وطوال تلك الحقبة انقطع مجلس الوزراء عن الاجتماع وبرزت بدعة المراسيم الجوالة في محاولة لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحكم في غياب مجلس الوزراء. فكانت مشاريع المراسيم تطوف على الوزراء المختصين ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية لتوقيعها.



من الواضح أن العلّة كانت في الطائفية السياسية. فلولاها لما كانت ثمّة مشكلة في اعتماد نظام الرأس الواحد، أي النظام الرئاسي. ولولا الطائفية لما انعكست الخلافات الرئاسية انقسامات حادة في الشارع. ولولا الطائفية لما استحالت الأزمة الوطنية الدامية حرب مواقع بين أهل الحكم.

من هنا كانت بعض مشاريع الاصلاح تتمحور على المطالبة بالغاء الطائفية السياسية، وليكن نظام الحكم عند ذاك رئاسياً. ولكن سرعان ما جنح البعض الى تحميل هذه المطالبة أبعاداً فئوية، فقيل ان المطالبين بالغاء الطائفية السياسية انما ينطلقون من مواقع طائفية، وان مشروعهم هو مشروع طائفي، بمعنى أن الغاء الطائفية السياسية، في ظل الميزان الديموغرافي الراجح لمصلحة طائفة دون الأخرى، سيكون من جرائه هيمنة تلك الطائفة ذات الأرجحية العددية على الحكم في لبنان. وقيل أيضاً في الرد على طروحات الغاء الطائفية أنه لا يجوز في بلد مثل لبنان، تتعدد فيه المذاهب والطوائف، أن يكون الاحتكام فيه للعدد، أي للديمقراطية العددية. فالأجدى في ظل هذا الواقع تبنّي نظام الديمقراطية التوافقية، حيث ينبثق القرار في الحكم من مرجعيات ذات هيكليات توافقية بدلاً من اعتماد قاعدة الأكثرية العددية عارية.

وقد غلب هذا المنطق الأخير على توجهات الحل الذي اعتمد في نهاية المطاف، فجاء اتفاق الطائف يرتكز الى حد بعيد على قواعد الديمقراطية التوافقية. فقد نص اتفاق الطائف على اناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء الذي تحول سلطة جماعية تتمثل فيها مختلف الطوائف، كما نص على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب وفي مجلس الوزراء بصرف النظر عن واقع التوزع العددي بين الطوائف في المجتمع اللبناني. كما تراعى هذه القاعدة في توزيع الحقائب الوزارية، وكذلك الوظائف الادارية. هكذا غلب منطق الديمقراطية التوافقية في ظل الجمهورية الثالثة، جمهورية الطائف.

ولكن لم تلبث الخلافات بين الرئاستين أن طفت على السطح مجدداً

فأربكت وشلت بعض أعماله في ظل حكومة الرئيس الحريري الثانية في عهد الرئيس أميل لحود. فبدا أن حرب المواقع عادت إلى الاحتدام بين الرئيسين مع ما تحمل من سلبيات رهيبة.

ارتفعت أصوات على الأثر تنادي بالاحتكام إلى الدستور في بت القضايا الخلافية، والمقصود طرح هذه القضايا على التصويت في مجلس الوزراء. وينص الدستور (المادة ٦٥ الفقرة ٥) على أن مجلس الوزراء زيتّخذ قراراته توافقياً. فاذا تعذّر ذلك فبالتصويت، ويتّخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلهاس.

هكذا يكون المبدأ هو التوافق، والتصويت هو الاستثناء. فاذا كان التصويت سيغدو هو القاعدة فان ذلك سيؤدي حتماً إلى حالات استعصاء في تشكيل الحكومات بعد اليوم، إذ سيسعى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وكذلك رئيس مجلس النواب في ظل بدعة ترويكا الحكم، إلى تعظيم حصته من عدد الوزراء عند تشكيل أي حكومة كي يكون قرار الأكثرية في يده، وقد ينشب تجاذب بينهم حول الأقلية المعطلة ولمن تعود، علماً بأن الأقلية المعطّلة بحسب النص الدستوري هي واحد أكثر من ثلث عدد الوزراء. لهذا نقول ان الدعوة إلى بتّ المشاريع بالتصويت قد تكون حلاً آنياً للمشكلة القائمة ولكنها قد تكون مشروع مشكلة مستعصية مستقبلاً في تأليف الحكومات. ثم ان التصويت يشكّل مخرجاً طبيعياً في ظل أجواء الوئام بين الرئاستين. أما في ظل الخلافات الحادة فقد يكون التصويت سبباً لزيادة التوتّر إذ تنتهي العملية بغالب ومغلوب بين الرئاستين.

نحن نرى مع من يرى ضرورة اعتماد التصويت سبيلاً لبت المشاريع في مجلس الوزراء في حال احتدام الخلافات بين الرئاستين. ولكن حتى لا نكون قد استبدلنا مأزقاً بمأزق، مأزق القرار في مجلس الوزراء بمأزق في تأليف



الحكومات، لا بد من إعادة النظر في آلية تأليف الحكومات. ولعل الحل في آلية معدّلة لتأليف الحكومات، ربما كما يلي:

يُجري رئيس الجمهورية مشاورات نيابية لتسمية رئيس الوزراء كما هو الأمر حالياً، ويعطى الرئيس المكلّف أسبوعاً واحداً لتشكيل الحكومة، فاذا اتفق مع رئيس الجمهورية على تركيبتها صدرت مراسيم تأليفها. وإذا انصرمت مهلة الأسبوع على خلاف بين الرئاستين، عند ذاك يتعيّن على كل من الرئيسين تقديم أسماء مرشحيه إلى مجلس النواب خلال ثلاثة أيام، على أن لا يتجاوز عدد المرشحين من كل منهما الأربعة عشر، فاذا تبين أن رأي الرئيسين متفق على مرشحين معينين كان فوز هؤلاء بالمقاعد الوزارية بالتزكية. أما الأسماء المختلف عليها بين الرئيسين فتطرح على التصويت في مجلس النواب فتفصل فيها الأكثرية النيابية. هكذا نتلافى الشلل في مجلس الوزراء من دون المجازفة بمأزق عند تأليف الحكومات.

هذه المعادلة للحل قد تكون أهون الشرور في ظل النظام الطائفي الراهن.
أما الحل الجذري فلا يكون الا بتجاوز الحالة الطائفية في البلاد في إطار ما نصّت عليه المادة ٩٥ من الدستور.

**سليم الحص**

**– السفير في ١٢/٦/٢٠٠٣**

كثيراً ما نسمع اعتراضاً من البعض على قيام مرجع سوري بدور المرجعيّة في التوفيق بين المتخاصمين في السلطة، أو في حَلّ إشكالٍ مُعيّن بين المسؤولين. وهذا يستدرج السؤال: هل في النظام اللبناني مرجعيّة لا تُؤدّي دورها فكان الفراغ الذي أدّى إلى الأزمة الراهنة على المستوى الرئاسي ومن ثم إلى شلل مجلس الوزراء؟

ويُمكن طرح هذا السؤال من زاوية أخرى: أليست الديمقراطية هي الآليّة الطبيعية لحسم الاشكالات التي قد تنشأ على مستوى الحكم؟ ففي الديمقراطيات الأكثر تقدُّماً في العالم تقع مشاكل يومية على الساحة السياسية ولكن أيّاً منها لا تتفاقم إلى حجم الأزمة، فتنتهي المشكلة ديمقراطياً باستقالة وزير، أو تبديل الحكومة، أو بحَل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، أو بإجراء استفتاء عام، أو باستصدار تشريع يُعالِج مشكلة معيّنة. كون شيء من ذلك لا يحصل في لبنان على الرغم من احتدام الأزمة على مستوى الحكم لَهُوَ شاهدٌ على أنّ الديمقراطية في لبنان ليست على شيءٍ من العافية.

أناط اتفاق الطائف، ومن ثم الدستور بعد تعديله ترجمةً لنصوص الطائف، السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وكان المقصود بهذا النصّ، في كنف النظام الطائفي الذي يأخذ به لبنان، اناطة السلطة الاجرائية بما يشبه القيادة الجماعية، أي بمجلس الوزراء الذي يضمّ مُمثّلين من، ولا نقول عن، مُختلف الطوائف.

ومن المُسلّم به أنّ سلطة الرقابة على الحكومة تعود إلى مجلس النواب، فهو الذي يُناقِش الحكومة بيانها الوزاري ويمنحها الثِقة على أساسه، ويُتابِع أداء



السلطة الاجرائية ويُحاسِب الحكومة على هذا الأداء في جلسات المناقشة العامة، وفي جلسات مناقشة مشروع الموازنة السنوية، ومن خلال الأسئلة والاستجوابات التي قد يتقدّم بها النواب حول قضايا مُعيّنة وإمكانية طرح الثقة بالحكومة بناءً عليها، ومن خلال تشكيل لجان نيابية خاصّة للتحقيق في قضايا مُحدّدة. فمجلس النواب إذن هو المرجعيّة التي يعود لها أمر الفصل في خَللٍ يُمكن أن يطرأ على مستوى الحكم.

أمّا القضاء فهو أيضاً مرجعيّة للفصل في قضايا مُعيّنة عندما يكون الأمر مُتعلّقاً بتطبيق القانون أو بصفقة أو مشروع. ولكن القضاء ليس المرجعيّة الصالحة للفصل في أيّ أمرٍ يتّصِل بأداء الحكم عموماً أو النِزاعات السياسية خصوصاً.

رئيس الجمهورية لا يخضع لمُساءلة مجلس النواب أو محاسبته، باعتبار أنّ الدستور أحلّهُ كُلياً من المسؤولية عن أداء الحكم حيث قضى بأن «لا تَبعة عليه في حال قيامه بوظيفته الاّ عند خَرقه الدستور أو في حال الخيانة العُظمى». ولكن الدستور مع ذلك يُولي رئيس الجمهورية صلاحية المُشاركة في قرارات السلطة الاجرائية حيث ينيط به التوقيع على كُل المراسيم (المادة ٥٤)، ويحفظ لهُ حَقّ الطلب إلى مجلس الوزراء اعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتّخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً (المادة ٥٦)، وأولاه حَقّ عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال، وحَقّ الدعوة إلى «مجلس الوزراء استثنائيا كُلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة»، وأجاز لرئيس الجمهورية أن يُوجّه «عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب» (المادة ٥٣). كل هذا فضلاً عن حَقّه في أن يترأس «مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يُشارك في التصويت» (المادة ٥٣). وهذا الخيار الأخير، أي ترؤّس مجلس الوزراء، مارسه الرئيس لحود في شكلٍ مُتقطّع في عهد حكومتي الأخيرة ما بين

١٩٩٨ و ٢٠٠٠ فترأستُ شخصياً كثيراً من جلسات المجلس، ومارستُه في شكل مُنتظم ومُثابِر في عهد حكومتيْ الرئيس الحريري الأخيرتين فترأس هو كُل جلسات مجلس الوزراء.

هذه الصلاحيات لرئيس الجمهورية تجعل منه رئيساً للدولة وبالتالي فوق كُل السلطات. وبهذه الصفة تكون رئاسة الجمهورية مرجعيّة أساسية في النظام السياسي يُمكن الرجوع اليها عندما يقع مسار الحكم في خَلَلٍ فادح. ولكن عندما يكون الخَلَل كامناً في العلاقة بين الرئاستين الأولى والثالثة يغدو رئيس الجمهورية طَرَفاً مُباشراً في الاشكال الحاصِل، فيتعطّل دوره مرجعيّة للفصل في هذه الحالات.

لعل هُناك شيئاً من الالتباس في تحديد موقع رئاسة الجمهورية وموقع رئاسة الوزراء. فإذ ينصّ الدستور على كون السلطة الاجرائية مَنوطَة بمجلس الوزراء فإنّ رئيس الحكومة، باعتباره رئيس مجلس الوزراء، يَغدو هو رئيس السلطة الاجرائية بطبيعة الحال. ولكن الدستور ينُص أيضاً على أنّ رئيس الجمهورية «يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء». ولعل المقصود هُنا أن يكون في تلك الحال رئيساً للجلسة وليس للمجلس، والاّ كان رئيس مجلس الوزراء اسماً على غير مُسمّى. ومع أنّ من المُسلّم به أنّ رئيس الجمهورية في موقعٍ يجعله فوق كل السلطات، الاّ أنّ كل النصوص المُتعلّقة برئيس الجمهورية في الدستور مُدرَجة في الفصل الرابع، تحت عنوان «السلطة الاجرائية»، وكأنّما هو الرأس الأوّل في السلطة الاجرائية. فهل هو رئيس السلطة الاجرائية؟

هذه الالتباسات في الألفاظ والمعاني ما هي الاّ شاهد على أنّ الصيغَة الدستورية للمشاركة في الحكم التي يعتمدها لبنان تبقى عُرضةً لاجتهادات مُتضارِبة وبالتالي ممارسات مُتعارِضة اذا لم يَكُن الوئام في الحكم سائداً. وكأنما وضع الدستور اللبناني لحالات الوئام وليس لحالات الصدام بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. والحال في الوضع الراهِن هي حال صِدام ما دام



رئيس الوزراء يتعاطى مع رئيس الجمهورية على أساس أنّ هذا الأخير لا يَكِنّ له الودّ، ويتعاطى رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء على أساس أنّ وراء كل عَمَلٍ يقوم به هذا الأخير صَفقَة.

نخلص من كل هذا الى القول: انّ مجلس النواب يبقى عملياً هو المرجعيّة الأخيرة باعتباره مصدر كل السلطات. فعندما يقع اشكال في حجم المأزق بين الرئاستين الأولى والثالثة، يستطيع مجلس النواب في أضعف الايمان أن يدعو الحكومة الى مُناقشة حول أوضاع الحكم والحكومة، ويمكن أن ينطلق منها الى مُبادرات لحَلّ الأزمة، سواء كانت أزمة حكومة أم أزمة حكم كما سمّاها رئيس مجلس النواب. فكون الأزمة الناشبَة أزمة حكم، لا يعفي مجلس النواب من مسؤولياته بَل يُضاعفها. ونحن نَقول انّ الأزمة قد تكون أزمة نِظام في ظِل هيمَنة المنطق الطائفي على بُنية النظام.

نَقول هذا مع الاعتراف بجُملة عوامِل تحدّ من قدرة المجلس النيابي على القيام بدوره مرجعيّة: منها بدعَة ترويكا الحكم التي جعلت رئيس المجلس شَريكاً فعلياً في الحكم، ومنها وجود عدد كبير من النواب في الحكومة قد يكونون طَرفاً في الاشكال الحاصِل، ومنها أنّ قرار مجلس النواب كما مجلس الوزراء مَحكومٌ عملياً بارادة حفنة من رؤساء الكتل النيابية الكبيرة المُنبثقة من ظاهرة المحادل الانتخابية، ان اتفق هؤلاء عَبَر القرار في مجلس الوزراء ومجلس النواب واذا لم يتّفقوا فالأزمة مُحتّمة. فأي ديمقراطية هي هذه؟

اذا استمرت الأزمة على المستوى الرئاسي فهل سيتحرّك مجلس النواب لِفضّ النزاع أم سيبقى الوضع رَهناً بتدخُّل مرجعيات من خارِج الحدود؟

ان لم يكُن مجلس النواب هو المرجعيّة في مثل هذه الحالات، فأين هي المرجعيّة في النظام اللبناني؟

**سليم الحص**

– جريدة النهار في ١٧/٦/٢٠٠٣